المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

ملف ندوة «قرار نقل السفارة الأميركية ووضع القدس القانوني والسياسي»

24 شباط/ فبراير 2018

الصراع الجغرافي والديموغرافي في مدينة القدس

خليل التفكجي

ملف ندوة: " قرار نقل السفارة الأميركية ووضع القدس القانوني والسياسي"

ورقة بعنوان: " الصراع الجغرافي والديموغرافي في مدينة القدس"

سلسلة: ملفات

خليل التفكجي | سبتمبر 2018

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2018

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
المبنى رقم 196
شارع الطرفة (800)
منطقة 70، وادي البنات
ص. ب: 10277
الظعاين، قطر
هاتف: 44199777 974+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة	1
أولًا: الاستيطان في القدس	2
ثانيًا: تطوّر حدود بلدية القدس وارتباطها بالجغرافيا السياسية	3
ثالثًا: اتفاقية جبل المكبر 1948/5/9–1958/1/22	7
رابعًا: اتفاقية هداسا 1948/7/7	7
خامسًا: حرب حزيران/ يونيو 1967 وتوسيع حدود البلدية لأسباب ديموغرافية	11
سادسًا: القوانين والأنظمة التي اتبعت للسيطرة على الحيّز	12
سابعًا: الجدار والديموغرافيا	15
خاتمة	21
المراجع	22

الصراع الجغرافي والديموغرافي في مدينة القدس

خليل التفكجي[1]

مقدمة

يمكن وصف الصراع على مدينة القدس بأنه صراع على الأرض والسيادة عليها، وفي الوقت نفسه صراع على الرموز والشكل والمظهر والعَلم الذي يُرفَع على مبانيها وأسوارها، وصراع في الرواية وفرض الأمر الواقع على الأرض من جانب واحد على الصعد كلها، إذ يُمكننا القول إن الوضع العام يشهد مرحلة متقدمة من خواتم الأمور. وتتواصل السياسة الاستيطانية الإسرائيلية بإقامة المشروعات الاستيطانية ومصادرة الأراضي وتهويد مدينة القدس وعزلها عن الضفة الغربية بإقامة جدار الفصل العنصري والاستمرار في محاصرة القرى والمدن الفلسطينية وعزل غور الأردن ومنع المصلين من أداء صلواتهم، وتحديد أعمار المصلين، وهدم المنازل وترحيل البدو من أماكن سكناهم وإبعادهم عن مصادر رزقهم.

تكشف التقارير السياسية والاقتصادية التي تصدر في كل عام تمسّك إسرائيل بالاستيطان، في حين أن مضمون الحل والسلام الذي تسعى لتحقيقه هو سلام المنتصر والمهزوم، السيّد والعبد، القوي والضعيف، المُهيمِن والخاضع. وفي ظل ثنائي الشيء ونقيضه، تدّعي إسرائيل أنها تمد يدها للسلام، ويريد الجانب الآخر تدميرها، وهكذا تقدّم نفسها أمام العالم "باعتبارها ضحية وبحاجة ماسة إلى إجراءات حماية استثنائية على الرغم من أنها دولة قوية".

[1] مدير دائرة الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية في بيت الشرق، وعضو الوفد الفلسطيني خلال الفترة 1991–2001، وعضو لجنة البناء والتنظيم في محافظة القدس، وممثل فلسطين في الشعبة العربية للأسماء الجغرافية.

أولًا: الاستيطان في القدس

استمر الاستيطان الإسرائيلي في القدس على الرغم من الإدانات الدولية. وفي تحليل لوكالة رويترز يفيد أن إسرائيل تواجه أزمة بسبب المستوطنات في ظل انتقادات دبلوماسية متزايدة، إذ انتقدتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشدة بسبب الإعلان عن آلاف الوحدات السكنية على أراضٍ يُفكر الفلسطينيون في أن يقيموا دولتهم عليها[2]. وردّ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بفكرة تجميد البناء في المستوطنات، معتبرًا أن "الحكومة برئاسته لن تُخلي مستوطنات في القدس والضفة الغربية خلال ولايتها، فعهد تقديم التنازلات من هذا القبيل ولّى إلى غير رجعة". كما رفض نتنياهو فكرة إعادة تجميد البناء في المستوطنات، قائلًا: "إن تجربة حكومته الحالية على الصعيد السياسي أثبتت بطلان خطوة كهذه، نظرًا إلى أن قضية الاستيطان من نتائج النزاع مع الفلسطينيين وليس من مسبباته"[2]. وفي تصريح آخر، أعلن نتنياهو أيضًا عن رفضه إقامة دولة فلسطينية، وتحدّث عن نوع من الحكم للفلسطينيين، وأكّد مواصلة البناء في مستوطنات القدس الشرقية والضفة الغربية، مشدّدًا على أنه ما دام رئيسًا للحكومة، لا يريد أن يسيطر على الفلسطينيين ولا يجعلهم مواطنين في دولة إسرائيل، كما لا يريدهم رعايا، لذا سيكون هناك نوع من الحكم في إطار منزوع السلاح[3].

وفي الذكرى الخمسين لاحتلال مدينة القدس، أعلن نتنياهو أيضًا أن "القدس قلب الأمة الذي لن يُقسّم"[4]. أما زعيم حزب العمل، يتسحاق هيرتسوغ، فقال: "إن كان لليهود من قلب فالقدس هي قلبهم وهي العاصمة الأبدية للشعب اليهودي ولإسرائيل"[5]. وقد استمر البناء الاستيطاني في مدينة القدس سواء أكان بالمصادقة على

---

[2] "'رويترز': إسرائيل تواجه أزمة بسبب المستوطنات في ظل انتقادات دبلوماسية متزايدة"، **القدس**، 2013/2/7.

[2] "نتنياهو: أي حكومة برئاستي لن تخلي المستوطنات"، **وكالة معًا الإخبارية**، 2013/1/18، شوهد في 2018/7/2، في: https://goo.gl/XnvrTw

[3] "نتنياهو يعلن رفضه للدولة الفلسطينية، ويتحدث عن 'نوع من الحكم' في إطار منزوع السلاح"، موقع عرب 48، 2013/1/20، شوهد في 2018/7/2، في: https://goo.gl/9Y2mNZ

[4] "نتنياهو: القدس هي 'قلب الأمة وإننا لن نقوم أبدا بتجزئة قلبنا': الإعلان عن حي استيطاني بالذكرى 47 لضم شرق القدس"، عربي 21، 2014/5/28، شوهد في 2018/7/2، في: https://goo.gl/qqQw7b

[5] براءة درزي، "تقرير حال القدس 2: ما بين نيسان/ أبريل وحزيران/ يونيو 2014"، مؤسسة القدس الدولية، 2014/5/28، شوهد في 2018/7/2، في: https://goo.gl/ibmjAT

المخططات لتوسيع مستعمرات قائمة أم المصادقة على مخططات لإقامة مستعمرات جديدة، وسواء أكان ذلك داخل مدينة القدس أم خارجها لإقامة القدس الكبرى التي أخذت بُعدًا أمنيًا وسياسيًا وجغرافيًا وديموغرافيًا لتحقيق الأهداف الموضوعة ضمن الإستراتيجية الإسرائيلية بأن القدس عاصمة لدولة واحدة من دون شريك فلسطيني.

إن التغييرات التي طرأت على القدس منذ عام 2000 هي أوسع وأعمق جذورًا، إذ لم تعد القدس المدينة التي كانت في تسعينيات القرن الماضي، عندما بدأ الإسرائيليون والفلسطينيون التفاوض حول مصيرها أول مرة، الأمر الذي عقّد مهمة تقسيم القدس وفقًا للصيغة التي اقترحها الرئيس الأميركي آنذاك بيل كلينتون؛ إذ فرضت الحكومة الإسرائيلية وقائع على الأرض خلال الأعوام الماضية، حتى بات شائعًا القول في بعض الأوساط، إن التقسيم ما عاد قابلًا للتنفيذ، نظرًا إلى تسارع بناء المستوطنات والشكل الذي اتخذته هذه السياسية.

في الوقت نفسه، منع توسيع البؤر الاستيطانية داخل الأحياء الفلسطينية، طرح فكرة التقسيم مرة أخرى (راس العمود، وجبل المكبر، والشيخ جراح)، وذلك تنفيذًا لمشروع شارون الذي وُضع في عام 1990 لإقامة 26 بوابة حول القدس. يرفع التوسّع الاستيطاني والبؤر الاستيطانية التكلفة السياسية للتقسيم، ومن ثمّ، يقلل احتمال حدوثه، كما أن التغييرات التي طرأت داخل الدولة العبرية وصعود اليمين الإسرائيلي المتطرف، حفّزا المطالب الدينية والتاريخية للمدينة، فنتج منها البدء في التقسيم الزماني والمكاني للأماكن الدينية. وحالما تُستأنف المفاوضات، تكون إسرائيل قد أوجدت أمرًا واقعًا يصعب تغييره، وسيكون على كلا الطرفين الانفتاح على حلول "خلّاقة" تنسجم مع هذا المناخ الجديد.

ثانيًا: تطوّر حدود بلدية القدس وارتباطها بالجغرافيا السياسية

بقيت حدود بلدية القدس حتى منتصف القرن التاسع عشر داخل الأسوار التي بناها العثمانيون، وكانت هذه الحدود واضحة وتضم داخل أسوارها جميع الطوائف كلًا في حيّه. وفي بداية خمسينيات القرن التاسع عشر وستينياته، بدأت الطائفة اليهودية بالخروج خارج الأسوار بسبب قلة المساحات المتوافرة داخل البلدة القديمة لإقامة أبنية سكنية جديدة تؤويهم، والاكتظاظ المتزايد وسوء الأوضاع الصحية في المساكن الموجودة.

كانت هذه البداية لإقامة الأحياء اليهودية خارج الأسوار، التي وضعت الأسس الجديدة للأحياء اليهودية خارج الأسوار، والتي بدأت باتجاه الشمال الغربي، ونَتج منها فتح طريق القدس/ يافا. وبلورت هذه الطائفة لنفسها في تلك الفترة أنماطًا من التعصب الديني، ردًا على النهضة الثقافية وتحديث المفاهيم الدينية التي انتشرت في أوساط يهود أوروبا في تلك الفترة. وزاد عددهم آنذاك زيادة سريعة ومذهلة نتيجة الهجرة اليهودية هربًا من التحديث ورغبةً في المحافظة على الأصول والثقافة اليهودية التقليدية. وكانت هذه الطائفة المعادية للصهيونية من أهم الركائز في إقامة مجموعة كبيرة من الأحياء اليهودية، كما كانت السبب الرئيس بالخروج من داخل الأسوار[6].

وصف يسرائيل برتال هذه العملية بأنها "توسع القديم بأدوات حديثة من دون بواعث قومية". ومثّلت مستعمرة مشكنوت شأنانيم (يمين موشيه) التي أُسست في عام 1860، ومستعمرة مئة شعاريم في عام 1875 التي أسسها اليهود الشرقيون (البيوت الهنغارية)، ومستعمرة محينة إسرائيل في عام 1866 التي أقامها الحاخام المغربي دافيد بن شمعون، واشتهر الحي بعدها باسم "حارة المغاربة"، ونحلات شيفع التي أقيمت في عام 1869، نواةً للمستعمرات الإسرائيلية في القدس الغربية. ومع بداية الهجرة اليهودية الأولى في مطلع ثمانينيات القرن التاسع عشر، أصبح اليهود يمثلون الغالبية في القدس، خصوصًا بعد إقامة عشر مستعمرات جديدة.

وهكذا، دخلت الحركة الصهيونية إلى هذا الواقع المريح نسبيًا الذي نشأ بأدوات ليست قومية. وأعطى في نهاية الأمر مدلولًا سياسيًا وسياديًا للتوسّع اليهودي في الجزء الغربي من القدس. لم يكن اليهود الأوائل الذين خرجوا من البلدة القديمة، إذ سبقهم المسيحيون، خصوصًا البروتستانت (الإنكليز والألمان والروس) لأسباب دينية وخدمة لمصلحة دولهم التي دعمتهم اقتصاديًا وسياسيًا، فأقاموا بصورة رئيسة مباني دينية خدمت الحجاج المسيحيين، لكنهم حرصوا على البقاء بصفة عامة في القرب من الأماكن المقدّسة الموجودة داخل الأسوار.

أما عملية خروج المسلمين خارج الأسوار، فبقيت متواضعة، وكانت في الأساس بخروج الطبقة الغنية التي بنَت في أحياء امتدت باتجاه الجنوب الغربي بعد أن أقيمت سكة الحديد، بين يافا والقدس، وبالقرب من الأماكن الدينية، ثم توسّعت باتجاه الجنوب، وشكّلت هذه الأحياء جسمًا عربيًا يمزج طراز الحضارة الإسلامية والحضارة

[6] موطي غولان، **السياسة الصهيونية تجاه مسألة القدس بين عامي 1937–1949**، ترجمة جواد الجعبري (غزة: وزارة الإعلام، 1996).

الأوروبية في البناء. وعلى الرغم من هذا الاندفاع للبناء خارج الأسوار، فإن حركة البناء اليهودية كانت أكثر نشاطًا واندفاعًا إلى الخارج لأسباب أيديولوجية، أكثر من المسيحيين والمسلمين، وسرعان ما أصبح الجزء الغربي من المدينة يهوديًا في معظمه، خصوصًا الجزأين الشمالي الغربي والغربي[8].

تمكّنت الحركة الصهيونية العالمية، بالتواطؤ مع البريطانيين، من الضغط على العثمانيين لاستصدار مجموعة من الفرمانات التي سمحت لليهود بإقامة عدد من المؤسسات في مدينة القدس، فأقامت الحركة الصهيونية العالمية مقر اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية، ومقر الوكالة اليهودية والصندوق التأسيسي (كيرن هيسود) والصندوق القومي اليهودي (هيكرن هكيميت)، إضافة إلى المجلس الوطني لليشوف (الاستيطان)، ومركز اللجنة القومية اليهودية في عام 1920، وهي أعلى سلطة سياسة إدارية في فلسطين، وجعلت القدس مقرًا للجامعة العبرية التي أُسست في عام 1925، ومستشفى هداسا الذي أسس في عام 1935.

ونتيجة نشوء الضواحي الاستيطانية في المنطقة الغربية من المدينة، ونتيجة الزعم الصهيوني والصراع الديموغرافي في الأدبيات الإسرائيلية بأن القدس كانت دائمًا ذات غالبية يهودية، علمًا أن مساحة الحي اليهودي في البلدة القديمة لم تتجاوز خمسة دونمات (الدونم يساوي 1000 متر مربع)، وعدد سكانه لم يتجاوز سبعين أسرة، فإن حكومة الانتداب البريطاني وقادة الصهيونية اتفقوا على رسم حدود البلدية بطريقة ترتبط بالوجود اليهودي، إذ امتد الخط من الجهة الغربية 7 كيلومترات عن أسوار المدينة (جبعات شاؤول، سكنات مونتفيوري، بيت هاكيرم، شكنات هبوعليم، بيت فجان)، بينما اقتصر الامتداد من الجوانب الجنوبية والشرقية على بضع مئات من الأمتار، ووقفت حدود البلدية أمام مداخل القرى العربية المجاورة للمدينة، ومنها قرى عربية كبيرة وضعت خارج الحدود (الطور، شعفاط، لفتا، دير ياسين، سلوان، العيسوية، عين كارم، المالحة، بيت صفافا)، على الرغم من أن هذه القرى تتاخم المدينة حتى تكاد تكون كلها ضاحية من ضواحيها. ثم جرى ترسيم الحدود البلدية في عام 1921، حيث ضمّت حدود البلدة القديمة وقطاعًا عرضيًا بعرض 400 متر على طول الجانب الشرقي لسور المدينة المقدسة، إضافة إلى أحياء (باب الساهرة، ووادي الجوز، والشيخ جراح) من الناحية الشمالية. ومن الناحية الجنوبية انتهى خط الحدود إلى سور المدينة فحسب، أما الناحية الغربية التي تعادل

[8] المرجع نفسه.

مساحتها أضعاف القسم الشرقي، فشملتها الحدود لاحتوائها تجمعات يهودية كبيرة، إضافة إلى بعض التجمعات العربية (القطمون، البقعة الفوقا والتحتا، الطالبية، الوعرية، الشيخ بدر، ومأمن الله).

كان الوضع الديموغرافي سببًا في سهولة الاستيلاء والسيطرة على القدس الغربية في عام 1948 الناجم عن وجود 100000 يهودي في مقابل أقلية عربية، بينما في القدس الشرقية والبلدة القديمة كانت هناك غالبية عربية وأقلية يهودية، ما سهل عملية التقسيم، فقامت القوات الإسرائيلية بطرد السكان العرب من الأحياء العربية في القدس الغربية، وفي الوقت نفسه، تم سحب اليهود الموجودين في البلدة القديمة والمستوطنات المحيطة، نظرًا إلى عدم قدرة القوات الإسرائيلية على الدفاع عنهم (البلدة القديمة، نفي يعقوب، عطروت). ومع الهدنة المؤقتة الأولى في 1948/6/11، انتهت المعركة الرئيسة حول القدس علنًا، وكل ما جرى بعد ذلك كان بمنزلة تحسينات ذات دلالة أقل، وفي وقت لاحق لتحقيق إنجازات أخرى في المفاوضات السياسية في محادثات الهدنة وما بعدها[10].

انتشرت القوات الإسرائيلية والجيش الأردني في 1948/6/15 على طول خط لم يتغير بصورة جوهرية طوال تسعة عشر عامًا، حتى عام 1967. وبعد أن استقر الوضع، لجأت إسرائيل، تدريجًا ومن دون تصريحات صاخبة، إلى سلسلة من الخطوات التي كانت تعني عمليًا ضم القدس إلى سيادة الدولة العبرية. وفي هذه المرحلة لم يصدر أي احتجاج دولي رسمي بخصوص أعمال إسرائيل في القدس. وفي 1948/7/25 قررت الحكومة الإسرائيلية أن القدس ستصبح خاضعة لسلطة عسكرية إسرائيلية.

في صيف عام 1949، كانت القدس مقسّمة استنادًا إلى اتفاق عسكري محلي (بين موشي ديان وعبد الله التل) الذي وُقّع في تشرين الثاني/ نوفمبر 1948، واستنادًا إلى اتفاقية الهدنة بين إسرائيل والأردن. ووفقًا لهاتين الاتفاقيتين، قُسّمت المدينة إلى قسمين: القسم الإسرائيلي الأكبر من جهة الغرب، والقسم الأردني الأصغر "بما في ذلك البلدة القديمة" من الشرق. وأغلق الجيش الأردني الجيب الإسرائيلي في منطقة جبل المشارف. واعترفت دولتان فقط بهذا التقسيم الفعلي: إسرائيل والأردن في تموز/ يوليو 1949، بعد توقيع اتفاقية الهدنة مع سورية وانتهاء الحرب. وما عاد التغيير بقوة الذراع واردًا في الحسبان.

[10] المرجع نفسه.

من هنا وصاعدًا كانت الحكومة الإسرائيلية مترددة بين رغبتين متعارضتين، من دون إعلان ضم المدينة الذي كان يعني حرمان إسرائيل من العضوية في الأمم المتحدة، كما سيمسّ بشدة بمكانتها في المجتمع الدولي[11]. وفي تحدٍ واضح للأمم المتحدة التي أظهرت عجزًا كبيرًا بعد القرار التاريخي الذي صدر في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1949 لتقرير مصير القدس، نقلت الحكومة الإسرائيلية الدوائر الحكومية إلى المدينة تباعًا، وكانت وزارة الخارجية آخر دائرة تُنقل إلى القدس في تموز/ يوليو 1953، حيث كان المسؤولون يخشون من ردة الفعل الدولية. وهكذا أصبح تقسيم القدس أمرًا واقعًا وبقوة السلاح.

ثالثًا: اتفاقية جبل المكبر 1948/5/9–1958/1/22

وضع المندوب السامي البريطاني لحكومة فلسطين، السير ألان كنغهام، قبيل مغادرته هذه البلاد "دار الحكومة" على جبل المكبر، وكذلك الكلية العربية والمدرسة الزراعية اليهودية، وما بين هذه المباني من منشآت، تحت تصرف الصليب الأحمر الدولي، واشترط يومئذٍ أن لا يقيم في هذه المنطقة وفي المناطق الأخرى التي سُلمت إلى الصليب الأحمر الدولي أي شخص مدني في سن الجندية، عدا الأشخاص الذين يُنتدبون للخدمات المدنية بموافقة الصليب الأحمر، وحدّد عددهم في منطقة جبل المكبر يومئذٍ بثمانية للكلية العربية وثلاثة لدار المندوب السامي واثني عشر للمدرسة الزراعية. وفي 25 نيسان/ أبريل 1949، اتفق العرب واليهود من أعضاء لجنة الهدنة على تقسيم المنطقة الحرام[12].

رابعًا: اتفاقية هداسا 1948/7/7

اتفق الفريقان الأردني والإسرائيلي على نزع الصبغة العسكرية عن المنطقة التي تضم مستشفى هداسا والجامعة العبرية وأوغستا فيكتوريا وقرية العيسوية، على أن يسحب كلاهما، من هذه المنطقة، جنوده وضبّاطه وآلياته

---

[11] المرجع نفسه.

[12] عارف العارف، **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، 1947–1949**، ج 3، ط 3 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012).

القتالية، وألا يستعملاها قاعدة حربية لأي حركات عسكرية، وألا يهاجماها أو يدخلاها بطرائق غير مشروعة، وأن تظل المنطقة تحت حماية هيئة الأمم المتحدة إلى أن تتوقف الأعمال العدائية، أو يصل الفريقان إلى اتفاق جديد بشأنها. كما تم تحديد عدد المدنيين من رجال الشرطة من عرب ويهود. فتقرر ألا يزيد عدد الشرطة في القطاع اليهودي على 85 فردًا، مضافًا إليهم 33 شخصًا من المدنيين التابعين لهم، وأما رجال الشرطة العرب في منطقة أوغستا فيكتوريا فيجب ألا يتجاوزوا أربعين رجلًا، ولا يسمح بزيادة عدد سكان العيسوية الحاليين إلا بموافقة الفريقين، وعلى هيئة الأمم المتحدة أن تتخذ من التدابير ما تراه ملائمًا لينال كلا الفريقين ما يحتاج إليه من ماء ومؤن[13].

تشكّلت هيئة بلدية القدس برئاسة حنا عطا الله، ثم عُيّن عارف باشا العارف رئيسًا للهيئة في آب/ أغسطس 1950. وفي 1951/7/13 جرت أول انتخابات لبلدية القدس العربية، وأولت البلدية اهتمامًا خاصًا بتعيين حدودها وتوسيعها، وذلك لاستيعاب الزيادة السكانية بعد أن استفحلت الضائقة السكنية. وصودق على أول مخطط يبيّن حدود بلدية القدس (القدس الشرقية) في 1952/4/1، وضمت المناطق التالية إلى مناطق صلاحية البلدية: قرية سلوان، وراس العمود، والصوانة، وأرض السمار، والجزء الجنوبي من قرية شعفاط.

أصبحت المساحة الواقعة تحت نفوذ البلدية نحو 6.5 كيلومترات مربعة، في حين لم تزد مساحة الجزء المبني منها على 3 كيلومترات مربعة. وفي 1957/2/12 قرر مجلس البلدية توسيع حدود البلدية نتيجة القيود التي وضعها هنري كاندل[14] بمنع البناء في سفوح جبل الزيتون والسفوح الغربية والجنوبية لجبل المشارف (ماونت سكوبس). إضافة إلى وجود مساحات كبيرة تعود إلى الأديرة والكنائس، ووجود مشكلات أخرى، مثل كون غالبية الأرض مشاعًا ولم تجرِ تسويتها (الشيخ جراح، وشعفاط). وفي جلسة للبلدية بتاريخ 1958/6/22، ناقش المجلس مشروع توسيع حدود البلدية شمالًا، حيث تشمل منطقة بعرض 500 متر من كلا جانبي الطريق الرئيسة المؤدية إلى رام الله وتمتد حتى مطار قلنديا.

---

[13] المرجع نفسه، ص 30-31.

[14] مهندس مخطط مدن بريطاني، أعدّ المخطط الهيكلي لمدينة القدس الإنكليزية. وفي عام 1964 استعانت به الحكومة الأردنية لوضع مخطط هيكلي لمدينة القدس الأردنية التي أصبحت مساحتها 135 كيلومترًا مربعًا.

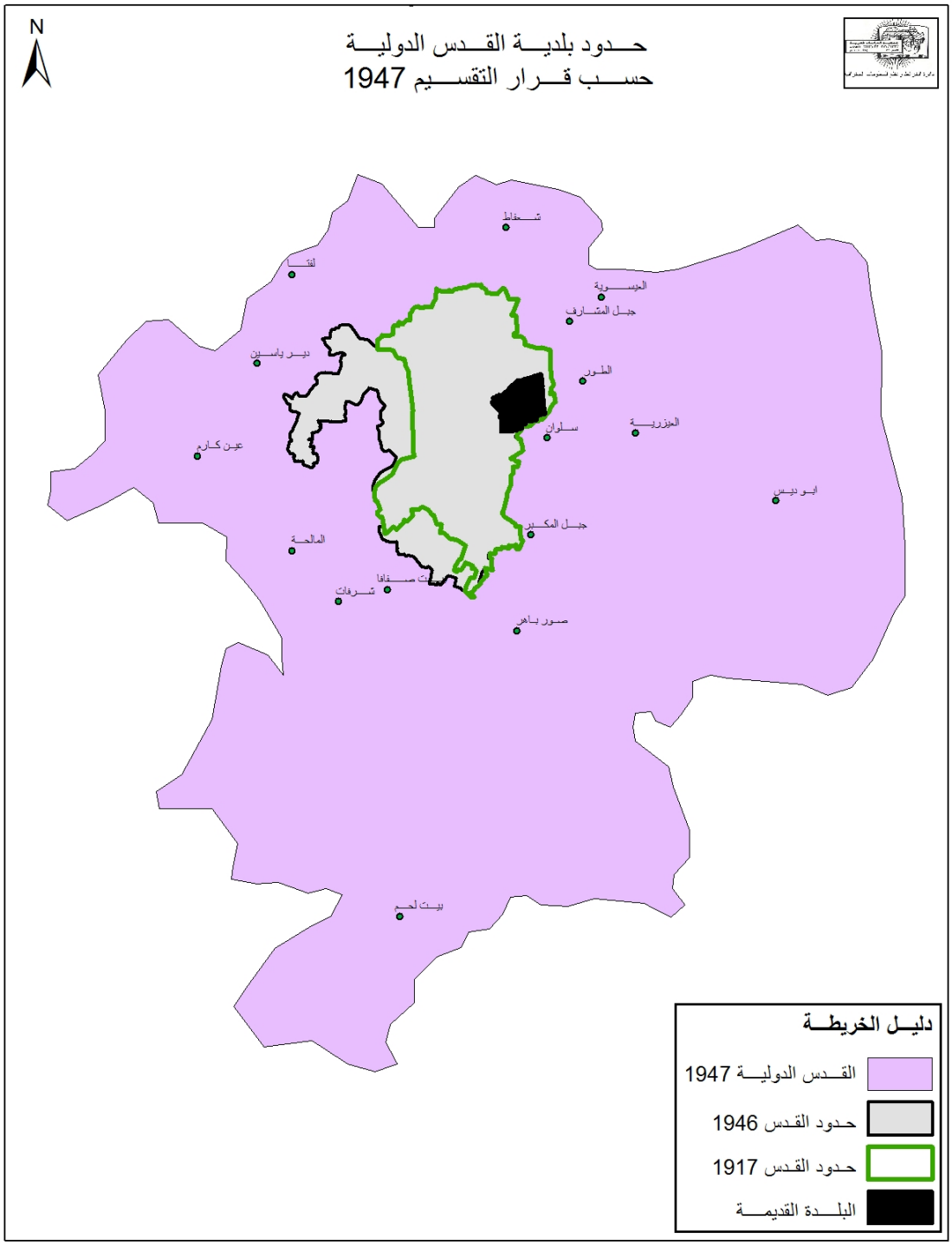
N
حـــدود بلديـــة القـــدس الدوليـــة
حســـب قـــرار التقســـيم 1947
شـــعفاط
لفتـــا
الجســـــونة
جبـــل المشـــارف
ديـــر ياســـين
الطـــور
العيزريـــة
ســـلوان
عيـــن كـــارم
ابـــو ديـــس
جبـــل المكـــبر
المالحـــة
تـــرفات
صـــور بـــاهر
بيـــت لحـــم
دليـــل الخريطـــة
القـــدس الدوليـــة 1947
حـــدود القـــدس 1946
حـــدود القـــدس 1917
البلـــدة القديمـــة

أما المخطط الثاني لحدود البلدية، فوُضع في عام 1946 بقصد توسيع منطقة خدماتها، لكن التوسيع تركّز أيضًا في القسم الغربي حتى يمكن استيعاب الأحياء اليهودية الجديدة وضمها، والتي بقيت خارج منطقة التنظيم العام (1931)، وفي الجزء الشرقي أضيفت قرية سلوان من الناحية الجنوبية، الثوري ووادي الجوز، وبلغت مساحة المخطط 20199 دونمًا، توزّعت ملكية أراضيها كما يلي:

أملاك إسلامية	**40 في المئة**
أملاك يهودية	26.12 في المئة
أملاك مسيحية	13.86 في المئة
أملاك حكومية وبلدية	2.9 في المئة
طرق، وسكك حديد	17.12 في المئة
المجموع	**100** في المئة

توسعت المساحة المبنية من 4130 دونمًا في عام 1918 إلى 7230 دونمًا في عام 1948. وجاء قرارا التقسيم والتدويل (1947 و1949) لأن فكرة تقسيم القدس وتدويلها لم تكن جديدة، فقد طرحتها اللجنة الملكية بخصوص فلسطين (لجنة بيل)، واقترحت اللجنة أيضًا إبقاء القدس وبيت لحم، إضافة إلى اللد والرملة ويافا، خارج حدود الدولتين (اليهودية والعربية) مع وجود معابر حرة وآمنة (وجاء قرار التقسيم ليوصي مرة أخرى بتدويل القدس). ونصّ القرار على أن القدس ستكون "منطقة منفصلة"، تقع بين الدولتين (العربية واليهودية)، وتخضع لنظام دولي خاص وتُدار من الأمم المتحدة بوساطة مجلس وصاية يُقام لهذا الغرض.

حدد القرار المذكور حدود القدس الخاضعة للتدويل، حيث شملت، إضافة إلى المدينة ذاتها، "أبو ديس شرقًا، بيت لحم جنوبًا، عين كارم ومُوتسا وقالونيا غربًا، شعفاط شمالًا". لكن حرب عام 1948، وتصاعد المعارك

الحربية التي أعقبت التقسيم، أدّت إلى تقسيم المدينة إلى قسمين. ففي 1948/11/30 وقّعت السلطات الإسرائيلية والأردنية اتفاق وقف إطلاق النار بعد أن تم تعيين خط تقسيم القدس.

وهكذا، مع نهاية عام 1948 كانت القدس قد قسمت إلى قسمين وتوزّعت حدودها نتيجة خط وقف النار، إلى:

1	مناطق فلسطينية تحت السيطرة الأردنية	2220 دونمًا	11.48 في المئة
2	مناطق فلسطينية محتلة (الغربية)	16261 دونمًا	84.12 في المئة
3	مناطق حرام ومناطق للأمم المتحدة	850 دونمًا	4.39 في المئة
المجموع		19331	100 في المئة

هكذا أيضًا، وبعد اتفاق الهدنة الأردني – الإسرائيلي في 1949/3/4، تأكدت حقيقة اقتسام القدس بينهما انسجامًا مع موقفهما السياسي المعارض لتدويل المدينة.

خامسًا: حرب حزيران/ يونيو 1967 وتوسيع حدود البلدية لأسباب ديموغرافية

اندلعت حرب حزيران/ يونيو 1967، فاحتلت إسرائيل القدس الشرقية، وبدأت خطوات تهويد المدينة، واتفقت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سواء حكومات "المعراخ" أو "الليكود" على هذه السياسة، ووضعت البرامج الإستراتيجية والتكتيكية لبلوغ هذا الهدف. فبعد الإعلان عن توسيع حدود بلدية القدس وتوحيدها في 1967/6/28، وطبقًا للسياسة الإسرائيلية للسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض مع أقل عدد ممكن من السكان العرب، رسم رحبام زئيف[15] حدود البلدية لتضم أراضي 28 قرية ومدينة عربية، وأخرج جميع التجمعات السكانية العربية لتأخذ هذه الحدود وضعًا غريبًا، فمرة مع خطوط التسوية (الطبوغرافية) ومرة أخرى مع الشوارع.

[15] القائد العسكري لمنطقة القدس في أثناء حرب عام 1967، وشغل قبل اغتياله في مستهل الانتفاضة منصب رئيس حزب موليدت اليميني.

بدأت حقبة أخرى من رسم حدود البلدية، لتتسع مساحة بلدية القدس من 6.5 كيلومترات مربعة إلى 72 كيلومترًا مربعًا، وتصبح مساحتها مجتمعة (الشرقية والغربية) 108.5 كيلومترات مربعة، لتتوسع مرة أخرى في عام 1990 باتجاه الغرب، فتصبح مساحتها الآن 126 كيلومترًا مربعًا. ومنذ الساعات الأولى للاحتلال، بدأت الجرافات الإسرائيلية، وكذلك السياسة الإسرائيلية، في رسم المعالم لتهويد القدس من أجل فرض الأمر الواقع وإيجاد ظروف "جيوسياسية" يصعب على السياسي أو الجغرافي إعادة تقسيمها مرة أخرى، فبدأت بوضع الأساسات لبناء الأحياء اليهودية في القدس الشرقية لتقام عليها سلسلة من المستعمرات أحاطت بالقدس من جميع الجهات، وملأتها بالمستوطنين لتوجِد واقعًا جغرافيًا وديموغرافيًا وخلخلة سكانية في القدس العربية.

في عام 1973، أقرّت اللجنة الوزارية لشؤون القدس في الحكومة الإسرائيلية برئاسة رئيسة الوزراء آنذاك غولدا مائير، الحد من النموّ العربي وجعْلهم يمثّلون 22 في المئة من إجمالي عدد السكان داخل حدود بلدية القدس، وشُكلت لجنة "غافني" لتنفيذ هذه التوصيات. واستُخدمت مجموعة كبيرة من القوانين لضبط هذه النسبة، فاحتدم الصراع على الحيّز، وكانت أدواته القوانين والتشريعات والأموال التي صبّت باتجاه تحقيق هذا الهدف. وبعد أن كان الفلسطينيون يشكّلون الغالبية في عام 1967، باتوا يشكلون 41 في المئة في عام 2017، وبعد أن كانوا يسيطرون على 100 في المئة من الأراضي، أصبحوا يسيطرون على 13 في المئة من الأراضي بعد عمليات المصادرة، وإقامة المشروعات الاستيطانية عليها وفتح الطرق والبناء ضمن الأحياء العربية، لتأتي مرحلة أخرى من مراحل التهويد ورسم الحدود.

سادسًا: القوانين والأنظمة التي اتبعت للسيطرة على الحيّز

1. مصادرة الأراضي: استخدمت السلطات الإسرائيلية قوانين المصادرة للمصلحة العامة من أجل إقامة المستعمرات عليها، وبموجب قانون الأراضي لعام 1943 ومن خلال وزارة المالية وتحت غطاء الاستملاك للمصلحة العامة، صودر 24 كيلومترًا مربعًا، ما يعادل 35 في المئة من مساحة القدس الشرقية، وأنشئت عليها 15 مستعمرة إسرائيلية، وشُيّدت 60000 وحدة سكنية. وكان قانون المصادرة للمصلحة العامة من أهم القوانين التي استخدمتها إسرائيل في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية التي كانت تعتبر المجال الحيوي للتطور العمراني الفلسطيني المستقبلي.

2. قوانين التنظيم والبناء: استخدمت السلطات الإسرائيلية قوانين التنظيم والبناء للحدّ من النمو العمراني والسيطرة على هذا النمو عن طريق التنظيم والتخطيط، فبدأت منذ الأيام الأولى للاحتلال بإغلاق مناطق حول البلدة القديمة بإعلانها مناطق خضراء يمنع البناء فيها؛ ما جعل 52 في المئة من مساحة القدس الشرقية مناطق خضراء، واعتبرت مناطق احتياط إستراتيجي لبناء مستوطنات عليها، كما حدث في جبل أبو غنيم ومنطقة الراس في قرية شعفاط عندما تم تحويلها من مناطق خضراء إلى مناطق بناء استيطاني (هارحوماه، ورامات شلومو).
3. قانون أملاك الغائبين لعام 1950: يعتبر قانون أملاك الغائبين طريقة إضافية للسيطرة على الأرض التي كانت تابعة لملكية فلسطينية. ففي أعقاب النكبة وطرد آلاف الفلسطينيين ونزوحهم من بيوتهم وأراضيهم، استولت إسرائيل على أراضيهم وأملاكهم بحجّة تغيبهم قانونيًا وتعريفهم بـ "الغائبين". ويُعرّف الغائب وفقًا لهذا القانون بأنه كل شخص صاحب ملك في المنطقة التي تقع تحت النفوذ الإسرائيلي، وكان أو سيكون في الفترة ما بين 1947/11/29 وموعد الإعلان عن انتهاء حالة الطوارئ التي أعلن عنها مجلس الدولة المؤقت في 1948/5/19[16]، وأصبح من رعايا الدول العربية التالية: لبنان، سورية، مصر، السعودية، الأردن، العراق، اليمن؛ أو أنه كان موجودًا في هذه الدول وفي أي منطقة من فلسطين التاريخية التي سميت وفقًا للقانون "أرض إسرائيل"، لكنها غير خاضعة للسيادة الإسرائيلية.
4. الأسرلة: استكمالًا للمشروع الإسرائيلي في القدس، يعمل الإسرائيليون على أسرلة الأقلية التي بقيت في المدينة من الفلسطينيين، والتي لا تزيد نسبتها على 22 في المئة من إجمالي عدد السكان. وتسعى إسرائيل لربط القطاعات الصحية والتعليمية والتجارية والصناعية والخدماتية بتلك القائمة لديها، وتحويل ضم المدينة من ضم الأرض إلى ضم الأقلية المحدودة لسكان القدس، وتقوم البلدية بما يلزم من إجراءات جنبًا إلى جنب مع باقي المؤسسات الإسرائيلية لأسرلة من بقي من الفلسطينيين في القدس الشرقية[17]، وذلك من خلال تطوّر الخدمات المقدّمة إلى الأقلية التي تريد أسرلتها لذلك.

---

[16] ينوّه بهذا الصدد أن حالة الطوارئ ما زالت سارية في دولة إسرائيل ولم يتم الإعلان عن إبطالها حتى اليوم، وبناء عليه، لا يزال في وسع الحكومة الإسرائيلية إعلان شخص ما بالغائب (قضية سلوان، البلدة القديمة)، وقضية عائلة أبو غطاس في بيت لحم.

[17] سمير جبريل، **تعدد مرجعيات التعليم في القدس: واقع وتحديات** (القدس: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، 2008).

5. سحب الهويات: تنظر إسرائيل إلى المواطنين الفلسطينيين في القدس على أنهم مواطنون أردنيون يعيشون في دولة إسرائيل، وذلك طبقًا للقوانين التي فرضتها على مدينة القدس، إذ أعلنت في الأيام الأولى للاحتلال في عام 1967 منع التجول، وأحصت الفلسطينيين هناك في 1967/6/26، واعتبرت أن جداول هذا الإحصاء هي الحكم الأساسي لإعطاء بطاقة الإقامة للفلسطينيين في القدس[18] باعتبار جميع الفلسطينيين المقيمين في القدس دخلوا إلى إسرائيل بطريقة غير شرعية في الخامس من حزيران/ يونيو 1967، ثم سمح لهم بالإقامة في القدس على أنها لفتة إنسانية من دولة إسرائيل، وبذلك فهم ليسوا مواطنين، وإنما أجانب يقيمون إقامة دائمة داخل إسرائيل.
6. هدم المباني: سياسة التخطيط لا تكتفي بتحجيم الأراضي المخصصة للسكن، وتقليص حقوق البناء وفرض غرامات باهظة، بل تتجاوزها إلى هدم المبنى. وعملية هدم المباني والمخالفات تمثّل عقابًا مفروضًا على المقدسيين الفلسطينيين، ما يزيد من ضائقة سكنهم ومعاناتهم.
7. الجيل الثالث: يعتبر هذا القانون أخطر القوانين التي سُنّت في فترة الاحتلال، ويسري هذا القانون فحسب على الأملاك اليهودية التي يسكنها عرب من دون أن ينسحب على غير اليهود، وأدّى هذا القانون العنصري إلى الاستيلاء على الكثير من المنازل، اعتمادًا على القوانين والتشريعات والمحاكم الإسرائيلية الداعمة لعملية الاستيطان بأذرع استيطانية مُنفِّذة لهذا القانون (عطيرت كوهانيم)، ولجنة تطوير الحي اليهودي ... وغيرها من مؤسسات الدولة. وقانون الجيل الثالث يعني أن الأملاك المستأجرة قبل عام 1948 أو خلال الفترة 1948 حتى تاريخه، تعود إلى أصحابها، يمثلهم في هذه الحالة (حارس أملاك الغائبين)، بمعنى أن هذا القانون يسري على الجيل الأول الذي قام باستئجار عقار، وأبنائه وأبناء أبنائه، واعتبارهم سكانًا محميين، على أن تعود هذه الأملاك إلى أصحابها ورفع الحماية عن الساكنين في حالة موت الجيل الثالث، أو أن يقوم صاحب الملك بدفع خلو بدل استعمال وعودة البناء إلى أصحابه.

[18] نزار أيوب، "التطهير العرقي في القدس"، **حوليات القدس**، العدد 13 (صيف 2012).

سابعًا: الجدار والديموغرافيا

على الرغم من القرارات الدولية، خصوصًا قرار محكمة العدل الدولية، باعتبارها الجدار غير قانوني، فإن السلطات الإسرائيلية أمعنت بتجاهلها للقوانين والأعراف الدولية واستمرت بتشييد الجدار والنظام الملحق به. وفي نهاية عام 2012، اكتمل بناء جدار الفصل هذا حول مدينة القدس، وبدوره أهّل جيش الاحتلال الحواجز العسكرية وحوّلها إلى معابر رسمية وسلّمها إلى سلطة المطارات. وهكذا عزل الجدار، في مناطق شمال القدس (كفر عقب، وسميراميس) وشرقها (الشياح) وجنوب شرقها (أبو ديس) وجنوب غربها (بير عونا) من أراضي بيت جالا، أكثر من 150000 فلسطيني خلفه؛ فكان الأمن لخدمة الديموغرافيا.

على الرغم من هذه الإجراءات للحدّ من النمو السكاني الفلسطيني، فإن السكان تزايدوا على نحو أخاف المستوى السياسي الإسرائيلي، خصوصًا مراكز الأبحاث التي تنبأت أنه في عام 2040 ستكون نسبة السكان العرب من إجمالي السكان في حدود بلدية القدس نحو 55 في المئة، ما حدا برئيس حزب العمل السابق، يتسحاق هيرتسوغ، إلى القول في مؤتمر حزب العمل، في 2016/2/9، إن خطة "رامون – هيرتسوغ" هي جزء مكمل للخطط الإسرائيلية الهادفة إلى التخلّص من السكان الفلسطينيين. وكثيرًا ما كان الهاجس السكاني للنمو الفلسطيني هو المحرك الأول لهذه الخطط. وقد صرّح يكير سيجف، مسؤول ملف شرق القدس، أن الأحياء التي تقع إلى الشرق من الجدار جزء من مدينة القدس، واعتبر أن لبناء الجدار أهدافًا سياسة ديموغرافية، وليست أهدافًا أمنية فحسب.

ثم طرح رئيس البلدية نير بركات، التخلّي عن المناطق لأول مرة في كانون الأول/ ديسمبر 2011. وفي تموز/ يوليو 2012، في لقاء مع يوسي هايمين مدير بلدية القدس مع منسق الحكومة في الضفة الغربية، طلب منه أن يتحمل الجيش المسؤولية عن الأمور البلدية في الأحياء المقدسية. أما رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، فطرح في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 فكرة سحب الهويات والتخلّص من الأحياء الفلسطينية. ووُضعت الكتل الإسمنتية لفترة محدودة، حيث حدّت من حرية الحركة بين الأحياء الفلسطينية، وجاء هذا الطرح وفكرته للتخلص خصوصًا من أحياء فلسطينية في مخيم شعفاط، وكفر عقب، والسواحرة، ما يعني فقدان أكثر من 200 ألف مقدسي هوياتهم وتحويل مناطقهم إلى منطقتَي "ب" و"ج".

وبهذا، ترتفع نسبة السكان اليهود من 65 في المئة إلى 80 في المئة. وهذا ما صرّح به الرئيس الإسرائيلي الأسبق، حاييم هيرتسوغ، حين قال: "إننا إذا لم ننفصل عن القرى الفلسطينية فإننا سنخسر القدس". وفي تصريح لرئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، قال: "عندما يوشك وجود الأقلية العربية إلى التحول من مشكلة ديموغرافية إلى خطر ديموغرافي، فإن الدولة اليهودية ستتحرك بسرعة وبلا رحمة". وفي تطور آخر، أعطت الحكومة الضوء الأخضر إلى الجيش الإسرائيلي لفحص إمكان فرض الحكم العسكري على الأحياء الفلسطينية التي أصبحت خلف الجدار. وهنا يُسأل: ماذا عن قانون القدس الذي يُعتبر واحدًا من أكثر القوانين حصانة في النظام الإسرائيلي: "تغيير حدود البلدية يجب أن يوافق عليه على الأقل 61 عضوًا. وسُنّ هذا القانون في عام 1980، أما قانون "استفتاء الشعب" الذي تمت المصادقة عليه نهائيًا في عام 2014، والذي ينص على أن أي قرار حكومي يقضي بتغيير في حدود "مناطق إسرائيلية" سواء أكان ذلك عن طريق اتفاق سياسي مع الفلسطينيين أم بغيره، يجب أن يحظى بموافقة 81 عضو كنيست أو الذهاب إلى استفتاء شعبي.

فُرض الحكم العسكري على هذه المناطق، من دون الإعلان الرسمي عن تغيير حدود البلدية والتنازل عن مناطق نفوذ البلدية الموجودة خارج الجدار. وكما أوضح بركات، أن الجدار في منطقة القدس يشكل "عازلًا أمنيًا ووطنيًا"، ويجب أن يتم تحويله كذلك إلى دليل على ابتداء السيادة وانتهائها، أي إن كل ما يقع خارج هذا الجدار، وأقرب إلى مناطق الضفة الغربية، ليس ضمن نفوذ البلدية، وكل ما يقع داخل هذا الجدار، أي أقرب إلى مركز المدينة، هو تحت نفوذ البلدية وسيادتها.

في تموز/ يوليو 2012، التقى هايمين بمنسق الحكومة في الضفة الغربية وطلب منه أن يتحمّل الجيش المسؤولية عن الأمور البلدية في الأحياء المقدسية ما وراء الجدار، بمعنى آخر نقل هذه الأراضي والأحياء إلى نفوذ الإدارة المدنية. وأظهرت تقارير صادرة عن مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group)، وهي مؤسسة بحثية غربية، في عام 2012، أن رئيس البلدية يعمل من أجل إخراج الأحياء العربية في الجهة الشرقية من الجدار خارج المدينة، مع تشديد السيطرة على الأحياء العربية الموجودة إلى الغرب

منه، وورد في التقرير أن أحد مستشاري بركات، قال في مقابلة خاصة للتقرير "لماذا نستثمر في تلك المناطق، في نهاية الأمر لن يكونوا جزءًا من إسرائيل"[19].

لا يعني التنازل عن تلك الأحياء نقل أمر إدارتها والسيادة عليها إلى جهة فلسطينية، وإنما سحب هذه المسؤولية من البلدية ونقلها إلى جهات عسكرية إسرائيلية، أو جهات إدارية أخرى، لكن إسرائيلية. وجاء في التقرير أن رئيس البلدية تلقّى نقدًا حادًا من أعضاء الكنيست وأعضاء المجلس البلدي الذين ينتمون إلى الأحزاب اليمينية، والذين يعتبرون حدود بلدية القدس الحالية حدودًا "مقدّسة" على اعتبار أنها تمثل القدس الموحَّدة، وبناء على ذلك غيّر تصريحاته بخصوص الأحياء خارج الجدار. وفي الوقت الذي كان يدعو فيه رئيس البلدية إلى إخراجهم تمامًا من حدود نفوذ البلدية، أصبح يقول إنه لن يتخلّى عن تلك الأحياء سياديًا، وإنما يدعو إلى "اقتسام عبء إدارتها وتقديم الخدمات فيها بين البلدية والإدارة المدنية" إلى حين الوصول إلى حل سياسي[20].

وفي 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، ذكر تقرير صحفي للقناة الإسرائيلية الثانية أن نتنياهو طرح في اجتماع المجلس الوزاري المصغر، المنعقد في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، اقتراحًا بأن تُسحب الهويات الإسرائيلية من الفلسطينيين القاطنين في الأحياء التي خلف الجدار[21]، وأمر نتنياهو في ذلك الاجتماع عقد اجتماع مخصص لنقاش هذه الفكرة. وبحسب التقرير، قال نتنياهو "إن سكان تلك المناطق لا يقومون بواجباتهم، بينما يتمتعون بالحقوق التي تعطيها إليهم دولة إسرائيل". وجاءت هذه التصريحات في سياق تهديد المقدسيين وردعهم عن مقاومة الاحتلال في محاولة لضبط الهبّة الشعبية وقمعها. وركّز نتنياهو على أحياء مثل مخيم شعفاط، وكفر عقب، والسواحرة. وأضاف مراسل القناة الثانية عميت سيغال أن اجتماع الكابينت تتلخص قراراته في نقطتين أساسيتين: 1. أن الحكومة لا تستطيع سحب الامتيازات كلها من المقدسيين، 2. سحب الهويات الزرقاء من المقدسيين، خصوصًا مخيم شعفاط وكفر عقب والسواحرة.

---

[19] مجموعة الأزمات الدولية، "تغير خطير؟ (I): سياسات الأرض والدين الإسرائيلية في القدس الشرقية"، **زمن برس**، 2015/12/25، شوهد في 20418/7/3، في: https://goo.gl/LNLQb3

[20] المرجع نفسه.

[21] "نتنياهو ينوي سحب الإقامة من المقدسيين القاطنين خارج جدار الفصل،" موقع عرب 48، 2015/10/25، شوهد في 2018/7/3، في: https://goo.gl/HrsZmk

وهذا يعنى سحب الهويات من ربع السكان المقدسيين، وهو أمر سياسي كبير وليس إجراءات أمنية فحسب[22].

وفي مؤتمر حزب العمل في 2016/2/9، صادق على خطة انفصال أحادية الجانب في الضفة الغربية وحول القدس، كما قرر الحزب أنه سيعمل من أجل فصل عشرات القرى الفلسطينية المحيطة بالقدس عن منطقة نفوذ البلدية[23]، ما يعنى سلخ 200 ألف مقدسي عن مدينتهم، بهدف تهويدها، ويجري الحديث عن أحياء ضخمة، مثل العيساوية وصور باهر وشعفاط.

أما حاييم رامون الذي يقود هذه الحملة، فصرح بأنه "يجب أن نُعيد سكان هذه القرى ليكونوا جزءًا من الضفة الغربية ونمنحهم مكانة منطقتَي 'ب' و'ج'، وهذا الانفصال سيتيح لنا أولًا وقبل كل شيء تعزيز أمن سكان القدس من خلال إقامة جدار فصل أمني يفصل القدس عن هذه القرى والمناطق مثل الجدار القائم حاليًا بين الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية وإسرائيل، كما ستتيح هذه الخطوة للجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن الأخرى العمل في هذه القرى كما يعملون الآن في مناطق الضفة الغربية، وليس كما هي الحال الآن، يسمح للشرطة بالعمل، فحسب، في هذه المناطق، ونتيجة لهذه الخطوة سنتخلّص من 200 ألف فلسطيني لن يعودوا من سكان القدس الدائمين، ولن يكونوا من أصحاب حق التصويت والانتخابات البلدية"[24].

بحسب خطة رامون، ستغيّر هذه الخطوة الميزان الديموغرافي في القدس من أساسه، لأن إعادة 200000 فلسطيني إلى الضفة الغربية سترفع نسبة السكان اليهود في القدس إلى 80 في المئة، في مقابل تراجع نسبة العرب إلى 20 في المئة فقط، ما سيوفر على خزينة الدولة سنويًا 2–3 مليار شيكل، أي 500–750 مليون دولار أميركي، تدفع حاليًا لسكان القرى المقصودة على شكل مخصصات التأمين الوطني وخدمات صحية وبلدية وحكومية ... وغيرها من الخدمات[25].

---

[22] خليل التفكجي، "خطة الانفصال عن الأحياء العربية بالقدس"، الجزيرة نت، 2016/6/4، شوهد في 2018/7/4، في: https://goo.gl/edSYhr

[23] "مؤتمر حزب العمل يقرر التراجع عن تأييد حل الدولتين،" موقع عرب 48، 2016/2/8، شوهد في 2018/7/3، في: https://goo.gl/dhvRN8

[24] "حركة إسرائيلية جديدة لفصل القرى العربية عن القدس"، **وكالة معًا الإخبارية**، 2016/3/12، شوهد في 2018/7/3، في: https://goo.gl/8myDgR

[25] المرجع نفسه.

أما رئيس بلدية القدس السابق أوري لوبيانسكي، فكان قلقًا جدًا من الوضع الديموغرافي للقدس في عام 2040، إذ بيّنت التقديرات أن العرب من سكان المدينة سيصبحون غالبية، ربما سينتخبون رئيس بلدية عربيًا، وقال "لا شك في أن الشعب اليهودي الذي حلم على مدى الأجيال بأن يكون في القدس، وأن يرى فيها عاصمة الشعب اليهودي، يجب أن يعمل الآن"[26]. وفي جولة لهيرتسوغ في القدس، قال: "إذا لم ننفصل عن القرى الفلسطينية 'أحياء القدس'، فإننا سنخسر القدس". وأضاف: "سنصحو ذات يوم ويكون رئيس البلدية في القدس فلسطينيًا"[27].

وفي ضوء هذا البرنامج الذي جاء على خلفية ديموغرافية وليست لأسباب أمنية، هل ستسحب سلطات الاحتلال بطاقة الهوية الإسرائيلية من المقدسيين، التي في ضوئها ستقوم بالفحص الفردي لكل شخص لترى إن كانت تفصيلاته توائم شروط بطاقة الإقامة هذه. وهذا الفحص الفوري لما يقارب من 100000 مقدسي أمر معقد عمليًا وقانونيًا. وتبقى الطريقة المتاحة لتطبيق سحب الهويات من قاطني الأحياء خلف الجدار هي أن تغيّر الحكومة الإسرائيلية حدود بلدية القدس. وهذا يعتبر أمرًا بعيد المنال، كما مر معنا سابقًا.

أمر صعب الحدوث خصوصًا أن الأحزاب اليمينية لن توافق على ذلك؛ إذ تَعتبر أي تغيير في الحدود البلدية للقدس مساسًا بشعار "القدس الموحّدة". إضافةً إلى ذلك، فإن هناك قانونًا آخر يجعل هذا صعب الحدوث، وهو قانون "استفتاء الشعب" الذي تمّت المصادقة عليه نهائيًا في عام 2014، ينص على أن أي قرار حكومي يقضي بتغيير في حدود "مناطق إسرائيلية" سواء أكان عن طريق اتفاق سياسي مع الفلسطينيين أم بغيره، يجب أن يحظى بموافقة 81 عضوًا من أعضاء الكنيست، وفي حال لم يتوافر هذا العدد يمكن الذهاب إلى استفتاء شعبي للموافقة عليه.

القاسم المشترك بين اقتراح هيرتسوغ والخطط الأخرى التي طُرحت مؤخرًا، هو التأييد لخطوات أحادية الجانب التعسفية، مثل العقدة السياسية والأمنية. وتواكب هذه الخطط تقاليد طويلة، مقبولة في حزب العمل ومحيطه، في التعامل مع الفلسطينيين بوصفهم مجموعة من عديمي الإرادة، ويمكن نقلهم إلى جانب آخر من دون أن يكون لذلك أي نتائج. فبحسب هيرتسوغ الذي يقول إن القدس ليست موحَّدة في الأصل، لذلك تعالوا لنقسّمها

[26] التفكجي.

[27] المرجع نفسه.

"فعليًا، فنحن لسنا بحاجة إلى الأجزاء العربية التي ضُمّت في عام 1967، كما أننا – بحسب رأيه أيضًا – لسنا بحاجة إلى العرب الذين يعيشون فيها، فلنبنِ المزيد من الجدار ونترك العرب لحالهم". ولخص نداف شرغاي ما سبق ذكره، بأنه سيتم إخراج الأحياء العربية إلى خلف الجدار من القدس، لكن ليس من إسرائيل، ومحظور تسليمها إلى السلطة الفلسطينية[28]. كما اقترح، شرغاي، إقامة مجالس محلية منفصلة، أما السيادة الإسرائيلية، فتستمر كما هي الآن. أما بطاقات الهوية التي يحصل الفلسطينيون بفضلها على حقوق وامتيازات كثيرة، فيجب ألا يفقدوها، بل تحافظ إسرائيل على القدرة على الدخول إلى هذه المناطق والقيام بالأعمال الأمنية. كما سيتم إلزام السكان العرب بأخذ مصيرهم في أيديهم وإدارة مجلس محلي وتطوير حياتهم. وهكذا فإن المبرر الديموغرافي يُسقط 140000 عربي سيتم إخراجهم من القدس، لكنهم سيبقون في إطار دولة إسرائيل، وتصبح القدس أكثر يهودية، والعرب الذين سيتم إخراجهم منها سيعيشون على نحو أفضل. هكذا هي أيضًا مقترحات أفيغدور ليبرمان وحاييم هيرتسوغ وبنيامين نتنياهو، تصبّ كلها باتجاه واحد هو العودة إلى حدود بلدية القدس الأردنية، والتخلّص من السكان العرب وأحيائهم التي ضُمّت بعد عام 1967 والتخلّص من هاجس النمو السكاني العربي.

في تطوّر لحسم هذا الموضوع، تسلّم الجيش من الشرطة الإسرائيلية السيطرة الكاملة على الوضع الأمني في أحياء فلسطينية تقع خلف الجدار، ونصّ مشروع القانون على إزالة مخيم شعفاط وكفر عقب من نطاق بلدية القدس، وتغيير حدود البلدية لتضم مستعمرات إسرائيلية تقع خارج حدود بلدية القدس إلى حدودها، ما يعني ضم 10 في المئة من مساحة الضفة الغربية وإقامة القدس الكبرى بالمفهوم الإسرائيلي وتقليص نسبة السكان العرب عن طريق إخراج الأحياء العربية وضم الكتل الاستيطانية للوصول إلى الهدف غير المعلن؛ 88 في المئة يهود و12 في المئة عرب[29].

---

[28] المرجع نفسه

[29] "لماذا سلمت إسرائيل مهام الأمن بأحياء فلسطينية للجيش؟"، **الجزيرة نت**، 2018/1/30، شوهد في 2018/7/3، على الموقع: https://goo.gl/MtxYfV

خاتمة

وهكذا، يمكننا القول إن سلطات الاحتلال أوجدت واقعًا سياسيًا وديموغرافيًا جديدًا في مدينة القدس. فالديموغرافيا الإسرائيلية كانت على حساب الجغرافيا الفلسطينية من خلال مصادرة الأراضي وبناء المستعمرات، ومناطق خضراء، وسياسة هدم البيوت، ورفض منح تراخيص البناء. وأدّت هذه الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأرض والشعب الفلسطينيين، في إجمالها، إلى إيجاد خلل ديموغرافي، وجاء بناء جدار الفصل العنصري، لاستخدامه وسيلة للضغط في أي مفاوضات مع الطرف الفلسطيني لإنجاز اتفاقات تخدم المصالح الإسرائيلية، كما أن ورقة الضمانات الأميركية التي أُعطيت إلى أرئيل شارون بأن الحقائق على الأرض ستؤخذ في الحسبان، وهي التي ترسم ملامح سياسة الحكومة الحالية الممثلة بأقصى اليمين في الحكومة والبلدية، في اقتلاع السكان وإحلال المستوطنين مكانهم، وتغيير المعالم التاريخية العمرانية والثقافية وإقحام المشهد العبري، باعتبار القدس العاصمة الأبدية والمركز الحضاري والثقافي للشعب اليهودي.

المراجع

أيوب، نزار. "التطهير العرقي في القدس". **حوليات القدس**. العدد 13 (صيف 2012).

جبريل، سمير. **تعدد مرجعيات التعليم في القدس: واقع وتحديات**. القدس: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، 2008.

درزي، براءة. "تقرير حال القدس 2: ما بين نيسان/ أبريل وحزيران/ يونيو 2014". مؤسسة القدس الدولية. 2014/5/28. في: https://goo.gl/ibmjAT

العارف، عارف. **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، 1947–1949**. ط 3. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012.

غولان، موطي. **السياسة الصهيونية تجاه مسألة القدس بين عامي 1937–1949**. ترجمة جواد الجعبري. غزة: وزارة الإعلام، 1996.